



المؤتمر الدولي حول

”المرأة والشباب في التنمية العربية”

(22-24 مارس 2010، القاهرة، جمهورية مصر العربية)

ملخص الأوراق

بالتعاون مع:



المنظمة العربية للتنمية الإدارية



منظمة العمل العربية



إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية
الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون
الاجتماعية العرب



البنك الإسلامي للتنمية

خلفية المؤتمر

1. كما هو معروف، عبر القادة العرب في مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الذي عُقد مؤخراً في دولة الكويت خلال الفترة 19-20 يناير 2009 عن التحديات التنموية التي تواجه الدول العربية في إعلان الكويت الذي اشتمل، ضمن ما اشتمل عليه، على :

- "تمكين المرأة والارتقاء بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وتعزيز دورها في الحياة العامة، تحقيقاً لمبدأ المساواة وتأكيداً لمبادئ العدل والإنصاف في المجتمع".
- "التوجيه بوضع الإمكانيات اللازمة للنهوض بالشباب العربي وتمكينه وثقافته، ليصبح مؤهلاً لاستكمال مسيرة التنمية، وتفعيل مشاركته في مشاريع التنمية".

2. ويتسق التعبير عن التحدي الذي تواجهه الدول العربية في مجال تضمين المرأة والشباب في خطط التنمية العربية مع التعريف العريض للتنمية بوصفها عملية توسيع الخيارات التي يتمتع بها البشر بما في ذلك المرأة والشباب. ويذكر في هذا الصدد أن المجتمع الدولي في صياغته للأهداف الإنمائية للألفية قد استند على مثل هذا المفهوم العريض للتنمية، حيث خصص الهدف الرئيسي الثالث "لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة". وقد عكس هذا الهدف اهتمام المجتمع الدولي بالخيارات المتاحة للنساء في المجتمع خصوصاً فيما يتعلق بدورهن في إحداث التغيير الاجتماعي ودعم مسيرة التنمية في مختلف المجتمعات.

3. كذلك الحال أولت الأهداف الإنمائية للألفية اهتماماً واضحاً بقّنة الشباب في المجتمع (بمعنى الأفراد في الشريحة العمرية 15-24 سنة) من خلال المؤشرات التي تمّ تحديدها للهدف الرئيسي الثاني المتعلق "بتعميم التعليم الابتدائي" والهدف الرئيسي السادس المتعلق "بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المعدية".

4. هذا وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي لم يقدّم بصياغة هدف رئيسي يُعنى بالبطالة في أوساط الشباب وما يترتب عليها من تكاليف مجتمعية، إلا أن البنك الدولي قد لفت الانتباه إلى مثل هذا التحدي في عدد من التقارير التي أصدرها حول المنطقة. وقد ترتب على هذه الدراسات أن طوّر مركز ولفنسون للتنمية بمعهد بروكغنز "مبادرة شباب الشرق الأوسط" لتشجيع الاهتمام بهذه الشريحة السكانية ودورها في التنمية والتكاليف التنموية المترتبة على إقصائها في المجتمع.

5. بالإضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى أن أول تقرير إقليمي "للتنمية الإنسانية العربية لعام (2002): خلق الفرص للأجيال القادمة"، وبعد الاعتراف بما حققته مختلف الدول العربية في مجال التنمية بمعناها الواسع، قد توصل إلى أن أحد النواقص التي تفت من عضد التنمية العربية هو "نقص تمكين المرأة". هذا وقد تناول التقرير الرابع في هذه السلسلة، الذي صدر عام 2006، تفاصيل أحوال المرأة في الدول العربية تحت عنوان فرعي "نهوض المرأة في الوطن العربي".

6. من جانب آخر، وعلى الرغم من صعوبة الحصول على معلومات ميدانية، قام تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، والذي سبقت الإشارة إليه، بمحاولة جادة لاستكشاف آراء الشباب العرب (فئة العمر 15-25 سنة) حول حالة التنمية الإنسانية العربية. وتوصل التقرير، على الرغم من التحفظات التي يمكن أن تثار حول محدودية المحاولة، إلى ما يلي:

- "يبين الاستطلاع بوضوح، أن توفر العمل هو أكثر عامل مشترك يشغل بال الذين شاركوا في الاستطلاع، يليه التعليم".
- أن "51% من الشباب الأكبر سناً عبّروا عن رغبتهم في الهجرة إلى بلدان أخرى. مبيّن بوضوح عدم رضاهم عن واقع الحال وفرص المستقبل في بلدانهم".
- أن "الشباب الأصغر سناً، وخاصة البنات، بدوا أشدّ التصاقاً بأوطانهم العربية وأقوى وعياً بقضاياها الرئيسية مثل المشاركة والفقير".

7. وبعد، توفر مثل هذه الأدبيات الحديثة حول التنمية في الدول العربية أرضية خصبة لإعادة استعراض التحديات التنموية التي تواجه الدول العربية في مجال تمكين المرأة عموماً، وسبل تضمينها في خطط التنمية، ومجال خلق فرص للشباب العربي ليعيش الحياة التي يرغب فيها.

8. على أساس الاعتبارات أعلاه تحدد الهدف الرئيسي من المؤتمر في توفير منبر لتبادل الآراء، واستعراض الخبرات، وتعظيم التفاعل بين صنّاع القرار والباحثين حول قضايا المرأة والشباب في التنمية في الدول العربية خصوصاً، والدول النامية عموماً. كذلك الحال تحدت المحاور الرئيسية التي سيتناولها المؤتمر في ما يلي:

(أ) تقييم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والقانونية للمرأة العربية واستكشاف مجالات تحسينها في الدول العربية كمجموعة أو في دولة عربية كدراسة حالة.

(ب) تقييم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والقانونية للشباب العربي واستكشاف مجالات تحسينها في الدول العربية كمجموعة أو في دولة عربية كدراسة حالة .

(ت) تقييم إمكانية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمرأة والشباب بواسطة الدول العربية كمجموعة أو بواسطة كل دولة عربية كدراسة حالة .

(ث) تقييم حالة البطالة في أوساط النساء والشباب واستشراف إمكانية الإقلال من معدلات بطالتهم في المستقبل .

(ج) تطوير منهجيات تطبيقية ملائمة لتقييم التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لإقصاء المرأة والشباب في عملية التنمية .

(ح) تطوير أطر تحليلية ملائمة لتقييم، واقتراح، سياسات تنمية لتضمن المرأة والشباب في خطط التنمية العربية .

(خ) مراجعة وتحليل خصائص نموذج النوع الاجتماعي السائد واستكشاف اتجاهات تغيرها مع التطورات التنموية .

(د) تقييم نقدي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اتبعت بواسطة الدول العربية خلال الخمسة عقود الماضية بالتركيز على السياسات التي استهدفت المرأة والشباب (إذا وُجدت) .

9. حسبما درجت العادة فقد تم إختيار (13) ورقة للتقديم في المؤتمر تناولت معظم المحاور التي حددت وإن غلبت عليها دراسات الحالة لعدد من الدول العربية . هذا وتشتمل بقية هذه الوثيقة على ملخصات مكثفة للأوراق بهدف تمكين المشاركين من المساهمة في مداورات المؤتمر بطريقة فعّالة .

الإقلال من فجوة النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالتشغيل والأجور في الدول العربية: قياس المكاسب للمرأة والشباب والمجتمع

زافيريس ترانانتوس

1. تشمل هذه الورقة على سبعة أجزاء: مقدمة، وقضايا النوع الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نظرة عامة، والفصل بين الجنسين في العمالة، والتفاوت بين الجنسين في الأجور، وماذا لو تحققت المساواة في العمل والأجور، والمؤهلات، واستنتاجات.
2. تهدف هذه الورقة إلى الإجابة على التساؤل: ماذا لو كان كل من الرجل والمرأة يتقاضى نفس الأجر، وماذا لو كانت لكليهما نفس الفرصة في العمل؟ بمعنى آخر: ماذا لو لم يكن هناك تمييز بين المرأة والرجل في الأجر والعمل؟ تمت محاولة الإجابة على هذه بالتركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
3. تشير الورقة إلى أن الاختلافات بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي في المتوسط أعلى المعدلات في العالم، وأن الإمكانيات الاقتصادية الكامنة للمرأة في هذه المنطقة أكبر من أي منطقة أخرى في العالم. وأوردت الورقة معلومات إحصائية توضح أن جزءاً كبيراً من عمل المرأة غير مدفوع الأجر بالإضافة إلى أن أجر المرأة أقل منه بالنسبة للرجل وأن معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة هي أقل من الرجال، كما أن عملها يتركز في عدد قليل من القطاعات والمهن مقارنة بالرجال. كما أنه نادراً ما يتم العثور على النساء في المناصب العليا.
4. لأغراض الإجابة على الأسئلة المطروحة، استخدمت الورقة نموذجاً للمحاكاة يعتمد على دالة إنتاج ذات مرونة إحلال ثابتة حيث عرف الناتج المحلي الإجمالي على قوة عمل كل من النوعين وحيث أفترض تنافسية سوق العمل.
5. توصلت الورقة إلى نتيجة مركزية فحواها أنه يترتب على المساواة بين الرجل والمرأة في الوظائف والأجور زيادة مجوالي 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (أي ما يعادل متوسط ما ينفق حالياً على الصحة أو التعليم)؟ وزيادة مجوالي 20 في المائة في أجور النساء.
6. ولاحظت الورقة أن هذه النتيجة ربما تحققت في إطار أسواق العمل العربية حسب خصائصها التاريخية، وحسب التطورات التي شهدتها حديثاً فيما يتعلق بتعليم المرأة ومعدلات مشاركتها الاقتصادية ومعدلات البطالة المرتفعة.

فجوة التنمية المرتبطة بالنوع الاجتماعي في الدول العربية: نتائج استكشافية

رياض بن جليلي وعلي عبدا لقادر علي

1. تشمل هذه الورقة على خمسة أقسام: مقدمة، وقياس الإنجاز التنموي المشتمل على النوع الاجتماعي، والنموذج المستخدم ومنهجية التقدير، والنتائج التطبيقية، وملاحظات ختامية.
2. تهدف الورقة إلى استكشاف ما إذا كانت الدول العربية كمجموعة تختلف عن بقية دول العالم في ما يتعلق بالإنجازات التنموية واستكشاف أهم العوامل المؤثرة على هذه الإنجازات بعد الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي.
3. تستخدم الورقة كلاً من دليل التنمية البشرية المرتبطة بالنوع الاجتماعي، وتعديله ليأخذ في الاعتبار نسبة الذكور للإناث وكذلك طريقة التجميع لمكونات الدليل الأصلي، كمتغيرات تابعة في تقديرات منفصلة لعينة من 122 دولة توفرت لكل منها بيانات سلاسل زمنية خلال الفترة 2000 – 2007. هذا وقد اشتملت المجموعات للمتغيرات المفسرة على الأوضاع الاجتماعية للمرأة، والهيكلة الاقتصادي للدولة، والعلاقات التجارية، والهيكلة السكانية.
4. يمكن تلخيص أهم النتائج التطبيقية التي توصلت إليها الورقة في ما يلي:
 - أنه فيما يتعلق بالتنمية البشرية المرتبطة بالنوع الاجتماعي، كيفما تم بقياسها، ليس هناك من اختلاف ذو معنوية إحصائية بين الدول العربية وبقية دول العالم. وتعد هذه نتيجة مغايرة لتلك المتعلقة بالأداء في مجال النمو الاقتصادي.
 - تشمل أهم المحددات الرئيسية للأداء التنموي المرتبط بالنوع الاجتماعي في كل من الدخل الحقيقي للفرد (بمعنى المرحلة التنموية للدول)، والفترة الزمنية منذ حصول المرأة على حقوقها السياسية، ومعدل النشاط الاقتصادي للمرأة، ومعدل الخصوبة الكلي.
 - في ما عدا دخل الفرد الحقيقي، تنطوي بقية المحددات الرئيسية للأداء التنموي المرتبط بالنوع الاجتماعي على محتوى للسياسات التنموية يتعلق، على التوالي، بأهمية تعميق الإصلاحات المؤسسية الرامية إلى التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة وأهمية زيادة الاستثمار في تعليم وصحة النساء.

تقدير القيمة المادية للأعمال المنزلية وأعمال العناية التي تقوم بها النساء

دعاء عبدا اللطيف محمود

مي جاد الله

1. تكون هذه الورقة من ستة أجزاء: مقدمة، والبيانات، والمنهجية، ونتائج التحليل والاستنتاجات، وسياسة تضمين، ومزيد من البحوث.
2. تستهدف الورقة إعطاء صورة حقيقية لمساهمة المرأة المصرية في المجالين الاقتصادي والمحلي للمجتمع عن طريق: تحديد مستوى الأنواع المختلفة للعمل الذي تقوم به المرأة المصرية (15-64 عاماً) والوقت الذي يستغرقه القيام بذلك العمل ووضع قيمة نقدية للوقت الذي تقضيه المرأة في أنشطة العمل المنزلي والرعاية الأسرية.
3. استخدمت البيانات المتوفرة من مسح القوى العاملة في مصر في عام 2006، والذي اشتمل على أسئلة عن الوقت المستخدم في الأعمال المنزلية خلال الأيام السبعة السابقة لإجراء المسح.
4. لجأت الورقة إلى اعتماد طريقة المدخلات في تحديد قيمة الأجر غير المدفوع للأعمال المنزلية التي تقوم بها المرأة، وقد استخدمت لذلك مقاربتان هما تكلفة الفرصة البديلة وتكلفة استبدال السوق. حيث تستند الأولى على الأجر الممكن الحصول عليه في السوق، وذلك يعتمد على النوع ومستوى التعليم والعمر. أما النوع الثاني وهو كلفة استبدال السوق، فهناك نوعان يستخدمان لتقدير قيمة العمل المحلي والخدمات المنزلية، فهناك القيمة الاستبدالية لنشاط محدد تساوي مستوى الأجر التخصصي لمهنة معينة مضروباً بالوقت المصروف في العمل. أما النوع الآخر من العمل وهو الذي يستند إلى أن هناك عمالاً متوفرون في السوق وأن عملهم يشبه إلى حد كبير عمل أولئك الذين يعملون في المنازل.
5. تشير النتائج التحليلية إلى:
 - أن ثلثي الإناث في المناطق الحضرية يشاركون في الأعمال المنزلية، مقارنةً بحوالي 40% في المناطق الريفية، يعملن في العمل المنزلي وفي أعمال غير مدفوعة الأجر.
 - تزيد المساهمة في أعمال مدفوعة الأجر بالنسبة للنساء في أواسط العمر، وهو ما لا يعني انخفاضاً في المشاركة في الأعمال المنزلية، بل يعني عبئاً مضاعفاً على المرأة حيث أنها تعمل عمالاً مزيجاً بين البيت والخارج.
 - أن الإناث من ذوي المستويات المعيشية المرتفعة هم الأكثر توقعاً للعمل فقط في أعمال المنزل على الرغم من أن هناك زيادة في عدد اللاتي يقمن بعمل مأجور بين هؤلاء الإناث (حوالي 27% منهن)، وما زال يتعين على بعضهن القيام بعمل خدمات منزلية (25%).

- أن الإناث من ذوي المستويات المعيشية المتدنية هن الأكثر انخراطاً في أعمال منزلية غير مدفوعة الأجر بالإضافة إلى الأعمال المحلية بنسبة 45%، بينما هناك 4.5% ممنه يقمن بكل أنواع العمل.
- أن التقدير الإجمالي لقيمة عمل المرأة في الأعمال المحلية وأعمال رعاية الأسرة يتراوح بين 9 و 19% من الناتج المحلي الإجمالي. إذا ما اقتصر التقدير على النساء العاملات فقط في الأعمال المحلية والمنزلية، فإن قيمة عمل المرأة تتراوح بين 5% و 11% من الناتج المحلي الإجمالي.

اتجاهات ظاهرة البطالة بمصر بين الآثار الديموجرافية والاقتصادية

راجي أسعد و محمد عبدا لغني رمضان

1. تشمل هذه الورقة على ثمانية أجزاء : مقدمة، وفرضيات البحث، ومنهجية البحث، واتجاهات البطالة، والبعد الديموجرافي، والبعد المؤسسي والاقتصادي، والخلاصة، والتوصيات.
2. تهدف الورقة إلى الإجابة على فرضية أساسية مغزاها " أن مشكلة البطالة في مصر ذات طابع مؤسسي " يترتب على " ما تسببه سياسات التوظيف العام من تعظيم الاحتمالات لدى تلك الفئة من الحاصلين على الشهادة الثانوية وما يعلوها " للحصول على الوظيفة العامة.
3. اعتمدت الورقة على بيانات المسح التبعي لدراسة خصائص سوق العمل بمصر لعامي 1998 و 2006، واستندت في تحليلها للبيانات على الأساليب الإحصائية الوصفية بالإضافة إلى بناء دالة الكثافة الاحتمالية ودالة التوزيع التراكمي. كذلك تم استخدام ثلاثة أساليب للمحاكاة تحت افتراضات مختلفة.
4. توصلت الورقة إلى عدد من النتائج الفرعية من أهمها " أن بطالة الإناث تمثل أربعة أضعاف بطالة الذكور "؟ وأن الفترة تحت الدراسة شهدت تناقصاً في بطالة الإناث والذكور وبخاصة بطالة الشباب، إلا أنها قد شهدت ارتفاعاً للبطالة بين الحاصلين على مؤهل جامعي، وأن أثر سياسات التوظيف العام يتركز في أوساط حملة الشهادات المتوسطة والجامعية وبخاصة النساء منهم.
5. اشتملت النتائج الرئيسية للورقة على ما يلي:
 - ضعف تأثير البعد الديموجرافي (متمثلاً في تضخم الفئة العمرية 15-24) على معدل البطالة العام، ومعدل بطالة الإناث والذكور.
 - يؤدي خفض احتمال التوظيف العام إلى خفض معدل مشاركة الإناث المتعلمات، وهو ما يؤدي إلى خفض نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل بصورة معنوية.

- كان لارتفاع معدل نمو التوظيف بالقطاع الخاص عن ذلك للقطاع العام الأثر الأكبر في الخفض الفعلي المشاهد في معدلات البطالة بين عامي 1998 و 2006.

المرأة البحرينية في مهنة تقنية المعلومات في القطاع العام

فاطمة السبيعي

1. تحتوي هذه الورقة على أربعة أجزاء: المقدمة، ومساهمة المرأة في مجال تكنولوجيا المعلومات في جانبه النوعي والكمي، والمحددات الاجتماعية والمؤسسية، واستنتاجات وتوصيات.
2. تهدف الورقة إلى دراسة مدى التقدم الذي أحرزته المرأة البحرينية في حقل تكنولوجيا المعلومات، الذي يعد من أهم المجالات التي تسهم في تنمية وإنعاش اقتصاد مملكة البحرين. وتقوم الدراسة بإلقاء الضوء على مشاركة المرأة في القوى العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وذلك من خلال تحليل الفجوة بين التحصيل العلمي والتحصيل المهني من منظور النوعي الاجتماعي، وعلى المحددات الاجتماعية والمؤسسية التي تؤثر على انخراط المرأة في مجال تكنولوجيا المعلومات في مملكة البحرين.
3. يمكن تلخيص نتائج الورقة بما يلي:
 - بينت الورقة أن عدد النساء العاملات في مجال تكنولوجيا المعلومات في تزايد مستمر، بيد أن قدرتها غير مستغلة بشكل كامل، وعليه فإنها غير قادرة على تحقيق مكاسب كبيرة في مواقع صنع القرار.
 - بينت الورقة أنه على الرغم من تجاوز عدد الخريجات في مجال تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير عدد الذكور، إلا أن نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة في تكنولوجيا المعلومات لا زالت أقل من نسبة الرجال،
 - أظهرت الورقة أن المرأة العاملة في الشبكات والدعم الفني والصيانة لا زالت ممثلة تمثيلاً ضعيفاً، كما أنها لا تزال تشكل نسبة منخفضة في مناصب صنع القرار، وبالتالي فإن هناك جزءاً كبيراً من الموارد البشرية الحالية لتكنولوجيا المعلومات التي لم يتم استخدامها أو تشغيلها في نفس المجال، وذلك على الرغم من الزيادة المطردة في الطلب على تقنية المعلومات.
 - أكدت نتائج الورقة على أهمية الاستخدام السليم للمؤهلات والقدرات الحالية بغض النظر عن النوع أو الجنس. وطالبت الورقة ضمن توصياتها بتعزيز مشاركة المرأة في ميدان تكنولوجيا المعلومات من خلال: تغيير سياسات التعليم الجامعي (الجمع بين النظري والعملي)، ورفع معايير التدريب بحيث تواكب سياسة التدريب الابتكارات في حقل تكنولوجيا المعلومات.

اختلافات النوع في الحالة الصحية: الحصول على، والاستفادة من، خدمات الرعاية الصحية في تونس

إيمان جواوي

1. تشمل هذه الورقة على ستة أجزاء: مقدمة، واستعراض لما وصل إليه النظام الصحي التونسي، وطرق التحليل، والنتائج المستخلصة، والمناقشة، والاستنتاجات. وتهدف الدراسة إلى استكشاف التفاوت بين الجنسين من حيث الوضع الصحي وكيفية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية في تونس وذلك علماً بأن نظام الرعاية الصحية التونسي يسعى إلى تعزيز وصول المرأة إلى الخدمات الصحية والاستفادة منها (الخدمات الصحية الإسعافية، والحصول على الخدمات الصحية وفقاً للحاجة إليها).
2. استخدمت الدراسة بيانات المسح الصحي العالمي (تقرير تونس، منظمة الصحة العالمية) بمجموع عينة بلغ 5068 فرداً، منهم 2541 من النساء و 2527 من الرجال. وحيث تم تقدير نماذج للانحدار في عملية التحليل للتعرف على احتمال الوصول إلى، والاستفادة من، خدمات الرعاية الصحية.
3. يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها في ما يلي:
 - لم تتم ملاحظة اختلاف بين الجنسين على مستوى أبعاد الحالة الصحية، ومن حيث إمكانية الوصول والاستفادة من الخدمات الصحية.
 - هنالك تحسن في المؤشرات الصحية لكلا الجنسين، ولكن ربما تكون أهم الإنجازات تلك المتعلقة بتنظيم الأسرة والرعاية الصحية للأمهات.
 - بالرغم من الفوارق الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية في الحصول على خدمات الرعاية الصحية، فقد لوحظ وجود تحسن كبير في هذا المجال.
 - على الرغم من النتائج التي تحققت في مجال وصول المرأة إلى الخدمات الصحية والاستفادة منها، إلا أن هنالك بعض الاختلاف في الوصول إلى هذه الخدمات بين مختلف المناطق الجغرافية، وأن الفجوة الاجتماعية والاقتصادية القائمة بين النساء تختلف من منطقة لأخرى.
 - بالرغم من التحسن الملحوظ بالنسبة لأوجه الاختلاف بين الجنسين، والمشاركة في عملية صنع القرار، إلا أن الفقراء من النساء يجدن صعوبة في اتخاذ القرارات والخروج من حالة انعدام الأمن، فالمرأة التونسية لا زالت تتأثر بعوامل اجتماعية واقتصادية أخرى مثل ظروف العمل.

تقييم حالة النساء وفجوة النوع الاجتماعي في السودان

سامية ساتي عثمان

1. تشمل هذه الورقة على ستة أجزاء: المقدمة، والإطار المفاهيمي والمنهجية، ومؤشر النوع الاجتماعي للتنمية والفجوة بين الجنسين في مجال التعليم في السودان، والآثار المترتبة على الفجوة بين الجنسين في مجالي التعليم وسوق العمل، والفجوة بين الجنسين ومعدل العائد على التعليم في السودان، واستنتاجات.
2. تهدف الورقة إلى تقييم وضع المرأة في السودان والفجوة بين الجنسين في العمل والتعليم، وتحديد الآثار المترتبة على الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم وسوق العمل وكذلك تحديد معدل العائد على التعليم في السودان. وتستند الورقة في تحليلاتها على بيانات إحصائية تم الحصول عليها من مصادر مختلفة مثل اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما استخدمت بيانات مسح جزئي لقياس العائد على التعليم للرجال والنساء.
3. تظهر نتائج التحليل:
 - فروقاً بين الجنسين في ما يتعلق بالعلاقة بين الأجر والتعليم وسنوات الخبرة. وتشير النتائج إلى أهمية تعزيز التحصيل العلمي للمرأة من أجل تعزيز دورها في سوق العمل ولتحسين العائد على التعليم.
 - انخفاض العائد على التعليم لكلا الجنسين.
4. تلخص الورقة إلى أهمية تضيق الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم وتحسين التحصيل العلمي للمرأة السودانية، وتحسين مشاركتها الاقتصادية عن طريق زيادة فرص العمل، ولاحظت أن مثل هذه السياسات تتطلب استثمار قدر كبير من الموارد في تعليم المرأة، كما تتطلب تحسين إدماج المرأة في الاقتصاد السوداني لجني ثمار هذا الاستثمار.

اتجاهات الشباب من الجنسين حول التنمية وعلاقتها بالصحة النفسية:

دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجزائري من الجنسين

فقيه لعبد

1. تتكون هذه الدراسة من أربعة أجزاء: المقدمة، وبعض المفاهيم الأساسية، وعرض وتحليل النتائج، وملاحظات ختامية حول شروط تحسين وضعية الشباب.
2. تهدف الورقة إلى التعرف على آراء واتجاهات الشباب حول دورهم ومدى مشاركتهم في عملية التنمية، والدور التنموي الذي تلعبه المرأة، ورصد اتجاهاتهم حول الصحة النفسية وخدماتها، وبالتالي كشف اللثام عن الثقافة النفسية التي يمتلكونها، ومدى إدراكهم للدور التنموي المناط بهم، وتحديد مختلف الفوارق التي تحملها اتجاهاتهم.
3. تستند التحليلات على عينة مكونة من 503 شاب، تتراوح أعمارهم بين 20-30 عاماً. تم اختيارهم بطريقة عشوائية بسيطة، منهم 318 من الإناث و 185 من الذكور، حاصلين على شهادات جامعية، وتم اختيارهم من خمس مؤسسات شبابية تسمى (دور الشباب). وتم استخدام مقياس اتجاهات الشباب نحو الصحة النفسية وعلاقتها بالتنمية على أساس استمارة لجمع البيانات تتكون من 42 بنداً، تشمل على مختلف اتجاهات الشباب وآرائهم حول الصحة النفسية وخروج المرأة للعمل ودورها التنموي.
4. خلصت الورقة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:
 - أن هناك رغبة جامحة لدى الشباب في المشاركة في العملية التنموية الفعالة وتفرغ طاقاتهم في تنفيذ الخطط والبرامج الخاصة بتربيتهم وتحسين ظروفهم بنسب مؤية عالية تتراوح بين 55% و 91%.
 - أن نصف العينة المدروسة لا تشعر بالأمن النفسي نتيجة للقلق الطبيعي الذي يتعرض له الشباب في بداية مشواره المهني، بالإضافة إلى عدة متغيرات أسرية واجتماعية وحيوية متشابكة ومعقدة.
 - أن البرامج التنموية الجزائرية غير واضحة وتحتاج إلى تقييم مستمر بما يخدم مصلحة الشباب، وضرورة مشاركته في التنمية.
 - أنه لا توجد فروق جوهرية من حيث اتجاهات الشباب، أي أن الذكور والإناث يعيشون نفس المشكلات التي تجلبهم في حيرة من أمرهم، والتي تؤدي إلى المزيد من مشاعر القلق العام والترقب وعدم الاستقرار والخوف من المجهول.
 - أن خريجي الجامعات يشكلون طاقة بشرية هائلة قلما يتمكنون من إشباع حاجاتهم الأساسية وخاصة في بيئة نامية، كالبيئة الجزائرية، وغالباً ما يتعرض هؤلاء الشباب إلى الصد والإحباط، وصعوبات جمّة في تخطي بعض العراقيل المادية وبعض الحواجز المهنية أثناء سعيهم لتحقيق ذواتهم، مما ينشأ عنه العديد من المشكلات التي تؤدي بهم إلى نوع من عدم التوافق في المجتمع، وبالتالي تعيق تقدمهم وتضعف من قدرتهم على العطاء.

التفاوت بين الجنسين في التنمية البشرية في السودان: 1990-2005

معتصم أحمد عبدالمولى

1. تتكون هذه الورقة من خمسة أجزاء: مقدمة، واستعراض الأدبيات حول مؤشرات التنمية في السودان، والمنهجية والبيانات المستخدمة، والنتائج التجريبية، وملاحظات استنتاجية.
2. الهدف من هذه الورقة هو تسليط الضوء على قضية التنمية البشرية في السودان وإلى التحقق من إمكانية تحقيق المساواة بين الجنسين حسب متطلبات الأهداف الإنمائية للألفية. وتستخدم الورقة بيانات من تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمكتب المركزي للإحصاء في الخرطوم لبناء سلاسل زمنية حول مؤشرات التنمية البشرية.
3. وتؤكد النتائج التجريبية وجود فجوة بين الجنسين ضد الإناث في جميع مؤشرات التنمية البشرية فيما عدا مؤشر الصحة الذي يميل لصالح الإناث. وتوضح أنه بمعدلات النمو الحالية فإن الفجوة بين الجنسين في مجال التنمية البشرية لا يمكن جسرهما أو القضاء عليها قبل حلول عام 2023، وتشير الدراسة في ختامها إلى أن تحسين القدرة بالنسبة للجنسين دون تمييز هي واحدة من إجراءات فعالة للتنمية في السودان ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل صانع القرار.

السياسة الضريبية في إقليم الشرق الأوسط و شمال أفريقيا ووقوعها على النوع الاجتماعي و التشغيل

(سامي بيبي، اسماعيل فوفانة، رامي شاتي، اروين كرونج وعمر وعزوني)

1. تحتوي هذه الورقة على سبعة أجزاء: مقدمة، والنوع، والفقر والأنشطة الاقتصادية والضريبية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وآثار السياسة الضريبية على كل من الرجل والمرأة، والإطار التحليلي، والبعد النوعي لمصفوفة الحسابات الاجتماعية، ونتائج المحاكاة، واستنتاجات.
2. تستهدف الورقة استكشاف الآثار المحتملة للسياسة الضريبية على التوظيف من كلا النوعين، وذلك لمعرفة آثار التحيز ضد المرأة في كل من الجزائر ومصر والمغرب وتونس، وتناقش الشوهات الضريبية غير المباشرة في مختلف القطاعات داخل كل دولة من هذه الدول. وتناقش الورقة بشكل مقارن النشاطات الاقتصادية واتجاهات الضريبة في هذه الدول، وتسلط الضوء على أهم الاتجاهات والهياكل باستخدام البيانات المتوفرة من مصادر مختلفة، وتستخدم مصفوفة الحسابات الاجتماعية في عملية التحليل.

3. تؤكد النتائج النهائية للدراسة على أن إزالة الضرائب غير المباشرة والإعانات (الرسوم الجمركية ورسوم المبيعات) تسهم في زيادة الفوارق الاقتصادية وخصوصاً في مرتبات العاملين من الجنسين في كل من الجزائر ومصر. هذا يعني أن السياسة الضريبية غير المباشرة تؤمن حماية لرواتب العاملين ومساهماتهم الاقتصادية على شكل دخل العمل لأسرهن (وذلك استناداً إلى مصفوفة الحسابات الاجتماعية). ويرجع ذلك لكون العمالة النسائية متركزة في صناعات كثيفة العمالة (كالنسيج) في كل من مصر والجزائر، تتمتع بحماية عالية في المتوسط وغير قادرة على المنافسة دولياً، وعليه فإن إزالة الحماية من شأنها أن تتسبب في إنهاء عقود العمال، وذلك بسبب منافسة الواردات الرخيصة.

4. توضح النتائج أن القطاعات كثيفة العمالة النسائية ولكنها تصديرية، تتمتع بحماية أقل في كل من المغرب وتونس، وعليه فإن إزالة الضرائب غير المباشرة سوف يكون لها مردود محايد من حيث آثاره على العاملين من الذكور والإناث وبالتالي على الدخل المتأتي من الأجور.

5. تختلف الآثار الاقتصادية الكلية لإزالة التشوهات باختلاف الأجهزة الضريبية باختلاف الاقتصادات المعنية. فبينما يتم تعويض إزالة ضرائب الواردات بتوسع الإنتاج وبالتالي ضرائب الإنتاج (مع استثناءات بسيطة في تونس)، فإن إزالة تعرفه الاستيراد في الجزائر تجلب انكماشاً في الناتج المحلي الإجمالي، بينما تسهم ضريبة المنتج في مصر فقط في إحداث تغييرات في الناتج المحلي الإجمالي. أما في المغرب فإن تخفيض ضريبة الإنتاج والمنتجات سيساعد على تخفيض الانكماش الاقتصادي الذي فرضته إزالة تعريف الواردات، في حين أن إزالة ضرائب الإنتاج والاستيراد ستخفف من أثر الانكماش الناجم عن إزالة ضريبة الإنتاج والاستيراد والإعانات في تونس.

تجربة المغرب في إدماج مقارنة النوع الاجتماعي بالميزانية

إهناش حسين

1. تتكون هذه الورقة من سبعة أجزاء: توطئة، وتحديد مفاهيمي لمقاربة النوع الاجتماعي، والسياق العام لميزانية النوع الاجتماعي بالمغرب، وإدماج النوع الاجتماعي في الميزانية، والمراحل العملية لمسلسل إدماج النوع الاجتماعي في الميزانية، وأثر ميزانية النوع الاجتماعي على الفئات المستهدفة وخاصة المرأة، وآفاق ميزانية النوع الاجتماعي والدروس المستخلصة وأخيراً خاتمة.

2. تهدف الورقة إلى تقديم تجربة المغرب في مجال إدماج مقارنة النوع الاجتماعي، من خلال عرض المسار العام لهذه التجربة ولتختلف المحطات التي قطعها مشروع مقارنة النوع الاجتماعي في المغرب بشكل عام وميزانية النوع الاجتماعي على وجه الخصوص.

3. عرضت الورقة السياق العام الذي جاء في مقارنة النوع الاجتماعي وإدماجها في الميزانية، حيث تهدف هذه الميزانية إلى إعادة توثيق أواصر الصلة بين الموارد المرصودة وتحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية المرجوة، التي يتم قياسها بواسطة مؤشرات موضوعة.
4. تستعرض الورقة آليات وضرورات إدماج النوع الاجتماعي في الميزانية، بحيث تترجم التجربة المغربية للميزانية حسب النوع الاجتماعي حول فعالية المعونات المقدمة من أجل التنمية، خاصة تلك المتعلقة منها بملاءمة المقاربة مع المعايير الدولية ودرجة تبنيها، وضمن تطبيق مبادئ وأهداف الفئة الثالثة للتنمية.
5. استندت تجربة المغرب في إدماج مقارنة النوع الاجتماعي بالميزانية على ستة محاور تتفاعل في ما بينها، وهي: شمولية الاعتمادات، وتقوية لا مركزية الميزانية، ووضع إطار للنفقات على المدى المتوسط، ومنهجية النجاعة (الاستراتيجية - البرامج - الأهداف - مؤشرات النجاعة)، وإصلاح مراقبة النفقات العامة والشراكة بين الدولة والفاعلين المحليين.
6. توصلت الورقة إلى نتيجة مفادها أن تعميم هذه المقاربة على جميع القطاعات الوزارية من شأنه أن يعمق التحليل القطاعي البيئي للتدابير المنجزة في إطار إصلاح الميزانية إضافة إلى تطوير مؤشرات النجاعة التي تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي، وذلك من أجل إحداث تغيير في الممارسات تقطع الطريق على الممارسات السابقة من خلال توزيع أمثل للموارد المتاحة.

العائد من تعليم المرأة في الجزائر

فيصل بوطيبة
عبدالرزاق بن حبيب

1. تتكون هذه الورقة من ستة أجزاء: مقدمة، والخلفية النظرية، وتعليم المرأة في الجزائر، والعوائد الخاصة غير النقدية من تعليم المرأة، وخلاصة وتوصيات.
2. تستهدف الورقة دراسة العوائد النقدية وغير النقدية من تعليم المرأة في الجزائر. وقد تم استخدام دالة الكسب المينسرية لتقدير معدل العائد الخاص، كما تم توسيع دالة الكسب بهدف تقدير معدل العائد على مراحل التعليم المختلفة.

3. استند تقدير معدل العائد الخاص من تعليم المرأة في الجزائر على عينة عشوائية من العاملات في ولاية تلميسان غربي الجزائر، وعرضت الدراسة نموذجين من العوائد غير النقدية من تعليم المرأة هما تحسن السلوك الصحي وتقليص الخصوبة.

4. خرجت الدراسة بجملة من الاستنتاجات والتوصيات أهمها:

• ارتفاع العائد على تعليم المرأة (10%) مما يعد مؤشراً مهماً لربحية الاستثمار في رأس المال البشري للمرأة في الجزائر. أما في مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي، فإن الأمر يستدعي رفع معدلات القيد بهاتين المرحلتين دون اغفال جانب الجودة الذي يعتبر مطلباً رئيسياً.

• إن تعليم المرأة يسهم فعلياً في تحسين سلوكها الصحي وكذلك صحة أسرتها، وبالتالي فإن تخصيص موارد أكبر للتعليم سيكون سبباً في توفير موارد معتبرة في قطاع الصحة. كذلك الأمر فإن للتعليم دور مهم في تقليص معدلات الخصوبة وتحسين سلوك ثقافة المرأة إزاء الخصوبة، وهي نتيجة تعزز ضرورة زيادة الإنفاق على تعليم المرأة، مع أن هناك كثيراً من العوائد غير النقدية على تعليمها.

• إن انخفاض العائد في القطاع العام يشير إلى وجود تفاوت في سوق العمل بين القطاع العام والخاص، وبالتالي فإن ذلك يتطلب الشروع في إصلاحات مؤسسية بهدف خلق بيئة تنافسية بين القطاعين.